مؤتمر «مدن الغد» يختتم أعماله في بلدة رأس الجبل بتوصيات لتطوير النقل العام وتشجير الشوارع

أكثر من 1200 مشارك من البلديات والمهندسين يناقشون خلال يومين حلولا لمشكلات الازدحام والتلوث الضوضائي في المدن الصغيرة والمتوسطة

رأس الجبل – مراسلنا: أكثر من 1200 مشارك من البلديات والمهندسين ومخططي المدن توافدوا إلى رأس الجبل خلال يومي الثلاثاء والأربعاء للمشاركة في مؤتمر «مدن الغد» الذي نظمته بلدية رأس الجبل بالتعاون مع جمعية المهندسين المحليين. وجاء المؤتمر تحت شعار «نقل أقل، هواء أنقى»، وركز على كيفية تطوير وسائل النقل العام وزيادة المساحات الخضراء في المدن التي لا يتجاوز عدد سكانها 150 ألف نسمة.

وقال رئيس بلدية رأس الجبل، المهندس سامر الخطيب، في كلمته الافتتاحية إن «المدن الصغيرة ليست نسخا مصغرة من المدن الكبرى، وإن الحلول التي تصلح لها يجب أن تأتي من أبنائها وبما يناسب طبيعتها». وأضاف أن البلدية خصصت في موازنة العام الجاري مبلغ 4.2 مليون دينار لمشاريع الممرات المشاة والدراجات الهوائية، وأن 3 خطوط جديدة للحافلات الصغيرة ستبدأ العمل مطلع العام المقبل.

وتضمن برنامج المؤتمر 18 جلسة عمل وورشة، تناولت قضايا مثل تنظيم مواقف السيارات، وإدارة إشارات المرور، وتشجير الشوارع، وإعادة تأهيل الواجهات التاريخية. وأكد المشاركون أن أكثر التحديات إلحاحا هو الازدحام المروري في ساعات الذروة، الذي يرتفع في بعض الشوارع الرئيسية بنسبة تصل إلى 60 في المئة خلال أشهر الصيف بسبب حركة الشاحنات العابرة.

وأوصى المؤتمر في بيانه الختامي بإنشاء شبكة للنقل العام تربط بين المناطق السكنية والمراكز التجارية خلال 5 سنوات، وبزراعة ما لا يقل عن 10 آلاف شجرة ظل في الشوارع الرئيسية، إضافة إلى تحويل 12 كيلومترا من الأرصفة إلى ممرات مشاة آمنة. كما دعا إلى فرض رسوم على مواقف السيارات في وسط المدينة، وتخصيص عائداتها لتمويل مشاريع النقل المستدام.

وقالت المهندسة ريم عبد الكريم الزعبي، رئيسة لجنة التخطيط في المؤتمر، إن «التوصيات ليست حبرا على ورق، بل خارطة طريق سنتابع تنفيذها مع البلدية خلال السنوات الثلاث المقبلة». وأعلن عن تشكيل لجنة متابعة تضم ممثلين عن البلدية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، ستعقد اجتماعها الأول في 15 تشرين الأول المقبل.

مجلس بلدية وادي الحمائم يقر موازنة 2026 بعجز محدود

وادي الحمائم – مراسلنا: صادق مجلس بلدية وادي الحمائم في جلسته العادية يوم الثلاثاء 4 تشرين الثاني على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات. وبلغ إجمالي النفقات المقدرة 18.6 مليون دينار، مقابل إيرادات متوقعة بقيمة 17.9 مليون دينار، أي بعجز محدود نسبته 3.8 في المئة. وصوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع 3 أعضاء وصوت اثنان ضده.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل منصور الفارس في كلمته أمام المجلس إن الموازنة «لا تعد بالمعجزات، لكنها تحافظ على الخدمات الأساسية وتؤجل المشاريع الكبرى التي لا نستطيع تمويلها دون قروض». وأضاف أن البلدية قررت تجميد 2.4 مليون دينار من بند المشاريع الجديدة، وتوجيهها إلى صيانة الطرق وشبكات الصرف الصحي، مشيرا إلى أن «الشارع المتهالك يكلف أكثر من الشارع المؤجل».

وتضمنت الموازنة زيادة في رسوم النفايات الصلبة بنسبة 12 في المئة، ورفع بدل رخص البناء للمنشآت التجارية بنسبة 8 في المئة، إضافة إلى فرض رسم سنوي على المركبات المسجلة داخل حدود البلدية. وأكد الفارس أن الزيادة «طالت الجميع بالتساوي، ولم نستثن أحدا من المواطنين أو التجار»، مشيرا إلى أن البلدية أعفت الأسر المسجلة في برنامج الضمان الاجتماعي من الرسوم الجديدة.

وفي المقابل، انتقد العضو المعارض سليم الدباغ الموازنة، معتبرا أنها «تفتقر إلى رؤية واضحة لمعالجة البطالة وتنشيط الاقتصاد المحلي». وقال الدباغ في كلمته إن «رفع الرسوم في وقت يعاني فيه التجار من الركود سيؤدي إلى إغلاق المزيد من المحلات، وهذا ما لاحظناه بالفعل في شارع السوق القديم خلال الأشهر الستة الماضية». وطالب بتخصيص جزء من الموازنة لدعم المشاريع الصغيرة.

وأوضح عضو المجلس المهندس رامي الخطيب أن البلدية خصصت مبلغ 1.5 مليون دينار لتشجير الشوارع وإنشاء ممرات للمشاة، وأن العقود الخاصة بهذه المشاريع ستطرح في مناقصات علنية خلال الربع الأول من العام المقبل. وأشار إلى أن لجنة الرقابة المالية في المجلس ستتابع تنفيذ المشاريع شهريا، وأن أي تجاوز في الكلفة يجب أن يعرض على المجلس قبل الصرف.

وتأتي الموازنة في وقت تواجه فيه البلدية ضغوطا متزايدة بسبب التوسع العمراني السريع، حيث ارتفع عدد سكان وادي الحمائم بنحو 9 آلاف نسمة خلال السنوات الخمس الماضية، بحسب أرقام دائرة الإحصاء المحلية. ويطالب سكان الأحياء الشرقية الجديدة منذ سنوات بمد شبكات الصرف الصحي وإنارة الشوارع، وهي مشاريع لم تدرج في الموازنة الجديدة.

وقال المواطن حسن أبو العلا، وهو من سكان حي الرمال الشرقي، إن «الوعود كثيرة، ونريد أن نرى شيئا على الأرض هذه المرة». وأضاف أن عددا من الأهالي يخططون لتقديم عريضة إلى المجلس خلال الأسابيع المقبلة إذا لم تبدأ الأعمال قبل نهاية الربع الأول من العام المقبل.

مجلس بلدية وادي الحمائم يقر موازنة 2026 بعجز محدود

وادي الحمائم – مراسلنا: صادق مجلس بلدية وادي الحمائم في جلسته العادية يوم الثلاثاء 4 تشرين الثاني على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات. وبلغ إجمالي النفقات المقدرة 18.6 مليون دينار، مقابل إيرادات متوقعة بقيمة 17.9 مليون دينار، أي بعجز محدود نسبته 3.8 في المئة. وصوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع 3 أعضاء وصوت اثنان ضده.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل منصور الفارس في كلمته أمام المجلس إن الموازنة «لا تعد بالمعجزات، لكنها تحافظ على الخدمات الأساسية وتؤجل المشاريع الكبرى التي لا نستطيع تمويلها دون قروض». وأضاف أن البلدية قررت تجميد 2.4 مليون دينار من بند المشاريع الجديدة، وتوجيهها إلى صيانة الطرق وشبكات الصرف الصحي، مشيرا إلى أن «الشارع المتهالك يكلف أكثر من الشارع المؤجل».

وتضمنت الموازنة زيادة في رسوم النفايات الصلبة بنسبة 12 في المئة، ورفع بدل رخص البناء للمنشآت التجارية بنسبة 8 في المئة، إضافة إلى فرض رسم سنوي على المركبات المسجلة داخل حدود البلدية. وأكد الفارس أن الزيادة «طالت الجميع بالتساوي، ولم نستثن أحدا من المواطنين أو التجار»، مشيرا إلى أن البلدية أعفت الأسر المسجلة في برنامج الضمان الاجتماعي من الرسوم الجديدة.

وفي المقابل، انتقد العضو المعارض سليم الدباغ الموازنة، معتبرا أنها «تفتقر إلى رؤية واضحة لمعالجة البطالة وتنشيط الاقتصاد المحلي». وقال الدباغ في كلمته إن «رفع الرسوم في وقت يعاني فيه التجار من الركود سيؤدي إلى إغلاق المزيد من المحلات، وهذا ما لاحظناه بالفعل في شارع السوق القديم خلال الأشهر الستة الماضية». وطالب بتخصيص جزء من الموازنة لدعم المشاريع الصغيرة.

وأوضح عضو المجلس المهندس رامي الخطيب أن البلدية خصصت مبلغ 1.5 مليون دينار لتشجير الشوارع وإنشاء ممرات للمشاة، وأن العقود الخاصة بهذه المشاريع ستطرح في مناقصات علنية خلال الربع الأول من العام المقبل. وأشار إلى أن لجنة الرقابة المالية في المجلس ستتابع تنفيذ المشاريع شهريا، وأن أي تجاوز في الكلفة يجب أن يعرض على المجلس قبل الصرف.

وتأتي الموازنة في وقت تواجه فيه البلدية ضغوطا متزايدة بسبب التوسع العمراني السريع، حيث ارتفع عدد سكان وادي الحمائم بنحو 9 آلاف نسمة خلال السنوات الخمس الماضية، بحسب أرقام دائرة الإحصاء المحلية. ويطالب سكان الأحياء الشرقية الجديدة منذ سنوات بمد شبكات الصرف الصحي وإنارة الشوارع، وهي مشاريع لم تدرج في الموازنة الجديدة.

وقال المواطن حسن أبو العلا، وهو من سكان حي الرمال الشرقي، إن «الوعود كثيرة، ونريد أن نرى شيئا على الأرض هذه المرة». وأضاف أن عددا من الأهالي يخططون لتقديم عريضة إلى المجلس خلال الأسابيع المقبلة إذا لم تبدأ الأعمال قبل نهاية الربع الأول من العام المقبل.

مؤتمر «مدن الغد» يختتم أعماله في بلدة رأس الجبل بتوصيات لتطوير النقل العام وتشجير الشوارع

أكثر من 1200 مشارك من البلديات والمهندسين يناقشون خلال يومين حلولا لمشكلات الازدحام والتلوث الضوضائي في المدن الصغيرة والمتوسطة

رأس الجبل – مراسلنا: أكثر من 1200 مشارك من البلديات والمهندسين ومخططي المدن توافدوا إلى رأس الجبل خلال يومي الثلاثاء والأربعاء للمشاركة في مؤتمر «مدن الغد» الذي نظمته بلدية رأس الجبل بالتعاون مع جمعية المهندسين المحليين. وجاء المؤتمر تحت شعار «نقل أقل، هواء أنقى»، وركز على كيفية تطوير وسائل النقل العام وزيادة المساحات الخضراء في المدن التي لا يتجاوز عدد سكانها 150 ألف نسمة.

وقال رئيس بلدية رأس الجبل، المهندس سامر الخطيب، في كلمته الافتتاحية إن «المدن الصغيرة ليست نسخا مصغرة من المدن الكبرى، وإن الحلول التي تصلح لها يجب أن تأتي من أبنائها وبما يناسب طبيعتها». وأضاف أن البلدية خصصت في موازنة العام الجاري مبلغ 4.2 مليون دينار لمشاريع الممرات المشاة والدراجات الهوائية، وأن 3 خطوط جديدة للحافلات الصغيرة ستبدأ العمل مطلع العام المقبل.

وتضمن برنامج المؤتمر 18 جلسة عمل وورشة، تناولت قضايا مثل تنظيم مواقف السيارات، وإدارة إشارات المرور، وتشجير الشوارع، وإعادة تأهيل الواجهات التاريخية. وأكد المشاركون أن أكثر التحديات إلحاحا هو الازدحام المروري في ساعات الذروة، الذي يرتفع في بعض الشوارع الرئيسية بنسبة تصل إلى 60 في المئة خلال أشهر الصيف بسبب حركة الشاحنات العابرة.

وأوصى المؤتمر في بيانه الختامي بإنشاء شبكة للنقل العام تربط بين المناطق السكنية والمراكز التجارية خلال 5 سنوات، وبزراعة ما لا يقل عن 10 آلاف شجرة ظل في الشوارع الرئيسية، إضافة إلى تحويل 12 كيلومترا من الأرصفة إلى ممرات مشاة آمنة. كما دعا إلى فرض رسوم على مواقف السيارات في وسط المدينة، وتخصيص عائداتها لتمويل مشاريع النقل المستدام.

وقالت المهندسة ريم عبد الكريم الزعبي، رئيسة لجنة التخطيط في المؤتمر، إن «التوصيات ليست حبرا على ورق، بل خارطة طريق سنتابع تنفيذها مع البلدية خلال السنوات الثلاث المقبلة». وأعلن عن تشكيل لجنة متابعة تضم ممثلين عن البلدية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، ستعقد اجتماعها الأول في 15 تشرين الأول المقبل.

مجلس بلدية وادي الحمائم يقر موازنة 2026 بعجز محدود

وادي الحمائم – مراسلنا: صادق مجلس بلدية وادي الحمائم في جلسته العادية يوم الثلاثاء 4 تشرين الثاني على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات. وبلغ إجمالي النفقات المقدرة 18.6 مليون دينار، مقابل إيرادات متوقعة بقيمة 17.9 مليون دينار، أي بعجز محدود نسبته 3.8 في المئة. وصوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع 3 أعضاء وصوت اثنان ضده.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل منصور الفارس في كلمته أمام المجلس إن الموازنة «لا تعد بالمعجزات، لكنها تحافظ على الخدمات الأساسية وتؤجل المشاريع الكبرى التي لا نستطيع تمويلها دون قروض». وأضاف أن البلدية قررت تجميد 2.4 مليون دينار من بند المشاريع الجديدة، وتوجيهها إلى صيانة الطرق وشبكات الصرف الصحي، مشيرا إلى أن «الشارع المتهالك يكلف أكثر من الشارع المؤجل».

وتضمنت الموازنة زيادة في رسوم النفايات الصلبة بنسبة 12 في المئة، ورفع بدل رخص البناء للمنشآت التجارية بنسبة 8 في المئة، إضافة إلى فرض رسم سنوي على المركبات المسجلة داخل حدود البلدية. وأكد الفارس أن الزيادة «طالت الجميع بالتساوي، ولم نستثن أحدا من المواطنين أو التجار»، مشيرا إلى أن البلدية أعفت الأسر المسجلة في برنامج الضمان الاجتماعي من الرسوم الجديدة.

وفي المقابل، انتقد العضو المعارض سليم الدباغ الموازنة، معتبرا أنها «تفتقر إلى رؤية واضحة لمعالجة البطالة وتنشيط الاقتصاد المحلي». وقال الدباغ في كلمته إن «رفع الرسوم في وقت يعاني فيه التجار من الركود سيؤدي إلى إغلاق المزيد من المحلات، وهذا ما لاحظناه بالفعل في شارع السوق القديم خلال الأشهر الستة الماضية». وطالب بتخصيص جزء من الموازنة لدعم المشاريع الصغيرة.

وأوضح عضو المجلس المهندس رامي الخطيب أن البلدية خصصت مبلغ 1.5 مليون دينار لتشجير الشوارع وإنشاء ممرات للمشاة، وأن العقود الخاصة بهذه المشاريع ستطرح في مناقصات علنية خلال الربع الأول من العام المقبل. وأشار إلى أن لجنة الرقابة المالية في المجلس ستتابع تنفيذ المشاريع شهريا، وأن أي تجاوز في الكلفة يجب أن يعرض على المجلس قبل الصرف.

وتأتي الموازنة في وقت تواجه فيه البلدية ضغوطا متزايدة بسبب التوسع العمراني السريع، حيث ارتفع عدد سكان وادي الحمائم بنحو 9 آلاف نسمة خلال السنوات الخمس الماضية، بحسب أرقام دائرة الإحصاء المحلية. ويطالب سكان الأحياء الشرقية الجديدة منذ سنوات بمد شبكات الصرف الصحي وإنارة الشوارع، وهي مشاريع لم تدرج في الموازنة الجديدة.

وقال المواطن حسن أبو العلا، وهو من سكان حي الرمال الشرقي، إن «الوعود كثيرة، ونريد أن نرى شيئا على الأرض هذه المرة». وأضاف أن عددا من الأهالي يخططون لتقديم عريضة إلى المجلس خلال الأسابيع المقبلة إذا لم تبدأ الأعمال قبل نهاية الربع الأول من العام المقبل.